مراكز المعلومات الوثائقية فى الدول النامية ومساهمتها فى التنمية الوطنية(*)

ترجمة:
أد. مصطفى على أبو شعيشع
أستاذ الوثائق / قسم المكتبات والوثائق والمعلومات
كلية الآداب - جامعة القاهرة

من المنطقى والمعقول أن نفترض أن دولا فى أمريكا الشمالية وأوربا قد قطعت شوطا من التقدم إلى مابعد تلك المرحلة التى يلزم فيها تبرير الوجود الفعلى للمؤسسات الوثائقية. صحيح أن أمناء الوثائق والسجلات يميلون إلى الشعور بالأسى والأسف لأن أولى الأمر ممن يتولون الإشراف على الإقتصاد وترشيد الإنفاق لايرون أن من المناسب أو الضرورى وضع البرامج أو الأهداف الوثائقية موضع الصدارة والأسبقية على ماعداها من سائر الأهداف الأخرى.

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك على مايبدو قبولا عاما، على الأقل من حيث المبدأ، وقد أُعرب عنه بكل الجلاء والوضوح وقت الثورة الفرنسية والتى مناداها أن دور الوثائق - بالاضافة إلى فوائدها واستخداماتها الأخرى العملية والتطبيقية - هى بمثابة موارد ثقافية، ومرايا تعكس الماضى، وذاكرة وطنية جماعية. وأن من الإلتزامات الأساسية والجوهرية للجماعات أو المجتمعات البشرية الحفاظ عليها والاحتفاظ بسجلات ماضيها وإتاحة تلك السجلات للتداول وجعلها فى المتناول أمام جمهور المستفيدين كإرث ثقافى وحضارى.

وقد نشأ مفهوم إدارة السجلات والوثائق منذ فترة مبكرة وأكثر حداثة، ولما كان ذلك المفهوم - فى المقام الأول - هو أحد نتاجات التجارب والخبرات الأمريكية إبان وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية، فإن مساهمته فى قوة التأثير على المستوى الحكومى والمشترك وفى الاقتصاد هى الآن من الأمور والقضايا المسلم بها فى أمريكا الشمالية، كما وأن تلك المساهمة آخذه فى النمو والإزدياد إلى أن أصبحت بالتدريج من البديهيات أو المسلمات التى لاسبيل إلى إنكارها أو التنكرلها فى أوربا. ومن ناحية ثانية، فإن هناك قطاعات كبيرة من مناطق وسكان العالم - تعرف جماعيا بمسمى «الدول النامية» - إما لا تتوفر بها كلية الوثائق والسجلات على السواء، أو تتوفر ولكن فى مرحلة بدائية من النمو والتطور. وبالإضافة إلى ذلك، ففى مثل تلك الدول النامية تتضخم وتتفاقم، بكل المقاييس، مشاق وصعوبات وضع وتنفيذ برامج تختص بالوثائق والسجلات إلى جانب مشاق وصعوبات الحصول على مايلزم من الموارد والمؤازرة الشعبية.

وهناك العديد من الأسباب الريئسية لوضع

المؤسسات والأجهزة الوثائيقية فى مركز متقدم من الصدارة والأسبقية فى الدول النامية. وفيما يلى نورد بعض تلك الأسباب على سبيل المثال لا الحصر:

١ ـ الحاجة الملحة والعاجلة للتنمية الاقتصادية تأخذ مركز الصدارة والأسبقية على ماعداها من الإهتمامات أو المشاغل الاقتصادية الأخرى ـ من حيث تخصيص وتوزيع الموارد المتوفرة والمتاحة.

٢ ـ الحاجة ذات العلاقة والصلة إلى تحسين المستويات والظروف المعيشية لاتعطى الأولوية والصدارة فقط للتنمية الإقتصادية وما يتصل بها من فرص التوظيف والعمل، ولكن أيضا للمستشفيات، والاسكان، والنقل والرعاية الاجتماعية.

٣ ـ من المطلوب التركيز على التعليم والتدريب، ليس فقط بقصد توفير القيادات والخبرات المهنية والفنية اللازمة، ولكن أيضا بقصد إطلاق القدرات والامكانيات الكامنة لكامل القطاعات السكانية التى تكون فيها معدلات الأمية عالية.

٤ ـ إن مايجعل المعلومات ذات قيمة كبيرة وأهمية بالغة ـ تلك الرغبة فى تحويل المجتمعات الناشئة من مجرد مستعمرات بدائية متخلفة ومتواكلة من الناحية المادية إلى مجتمعات ودول يسودها الرخاء والعلم والاعتماد على الذات. ولكن مما يحد من الاهتمام بالماضى ويقلل من الميل إلى دراسته وتفقده تلك الالحاحية التى تتسم بها مشكلات العصر الحاضر إلى جانب الحاجة إلى وضع البرامج والخطط الكفيلة بالنهوض بأعباء المستقبل. والحق يقال أن التجربة الاستعمارية ربما تعتبر فى بعض البقاع «سجل خزى وعار».

٥ ـ إن توحيد العناصر العرقية والسلالية والدينية والاجتماعية المتعددة والمتنوعة يعد من الأمور الهامة والجوهرية لتحقيق التماسك وتنمية الشعور بالشخصية العامة والمشتركة والاحساس كذلك بالهدف الموحد. وعند تحقيق هذا الهدف، سوف تبدو الكلمة المطبوعة ووسائل الإعلام الجماهيرى أكثر نفوذا وتأثيراً من السجلات غير المنشورة. والحق يقال إنه لذات الغرض سوف تبدو الدعاية أكثر مناسبة ونفعا من القرائن الحقيقية عن الماضى.

٦ ـ إن آثار المناخ الإستوائى التقليدى السائد فى الدول النامية تجعل مهمة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية صعبة ومكلفة وغير متكافئة مع القيمة البحثة للوثائق والسجلات.

٧ ـ إن الافتقار إلى الدعم غير الحكومى من جانب الأفراد والمجموعات من أمثال الجمعيات العلمية المحلية يعد من العوامل والاعتبارات المثبطة للهمم.

٨ ـ التراخى وعدم الجدية فى دعم ومساندة المؤرخين الذين كانوا فى أمريكا الشمالية من أكثر المناصرين فاعلية وأعلاهم صوتا فى الدعوة إلى إنشاء مؤسسات وثائقية.

وبالنسبة للدول النامية، فقد كان المؤرخون يبدون أكثر حرصا واهتماما للحصول على أفلام مصغرة (ميكروفيلم، للسجلات من دون الوثائق ذات السلطات الاستعمارية السابقة ـ أكثر من الاهتمام أو الحرص على تشجيع أو الدعوة إلى إقامة المؤسسات الوثائيقية لحفظ الوثائق والسجلات التى تنشأ محليا.

٩ ـ إن القصور الخطير فى المتدربين من أفراد دور الوثائق وإدارة السجلات يحرم الدول النامية من القيادات المحلية ويضاعف من صعوبة تحويل الاعتمادات القليلة والنادرة إلى مجال يتسم بدرجة متدنية من الأسبقية والصدارة.

١٠ ـ فى حالة إنعدام إدارة السجلات والأنظمة الوثائقية، ينعدم الشعور بالحاجة إليها أو إدراك

مايكون لها من قيمة أو أهمية أو يصعب بالتالى إيضاح المبررات الداعية إلى توفرها بشكل مقنع ومقبول دون القدرة على استعراض مزاياها وفوائدها.

إن تلك الأسباب المذكورة آنفا غيرها من الأسباب الأخرى تعلل وتبرر تدنى مرتبة إدارة الوثائق والسجلات من الصدارة والأسبقية فى الدول النامية. وفى حالة بذل الدعم الفعال والايجابى لمؤازرتها ومساندتها من جانب الدول ذات الصلة والعلاقة لأمكن أن يتكشف ذلك عن مقدار مالها من قيمة علمية وثقافية أيضا، ويتكشف كذلك عن وجود علاقة تكاملية بينها وبين الفاعلية الحكومية، والتنمية الاقتصادية والوحدة الوطنية. ويمكن من خلال عدة أساليب إيضاح أن ادارة السجلات تقدم مساهمات هامة وحيوية فى التنمية الوطنية بشكل عام.

أولا: يمكن لادراة السجلات أن تضاعف من فاعلية الادارات والأجهزة الحكومية بصفة عامة، وبالأخص تلك المناطة منها بالمسئوليات الأساسية عن التنمية الاقتصادية. ففى دليل الامم المتحدة الصادر عام ١٩٦١ ورد أن «أن التحسن الادارى شرط لابد منه ولاغنى عنه فى تنفيذ وانجاز برامج التنمية الوطنية». ولكن المفتاح الاساسى للتنمية والتطوير والتحسن الإدارى يتمثل فى الادارة الجيدة للسجلات. وهذا يعنى تناول ومعالجة المعلومات بطريقة إيجابية وفعالة. ولاسبيل إلى إنكار أو إغفال تلك الآثار التى تكون لأنظمة التصنيف المطورة والمحسنة مع سرعة الاسترجاع الناتجة (والجوانب الأخرى للممارسات المهنية الجيدة فى مجال إدارة السجلات) على القرارات الواعية، والفاعلية الإدارية. وعلى سبيل المثال فإن استحداث نظام تصنيف جديد فى إحدى الحالات أدى إلى خفض المتوسط الزمنى لاخراج المعلومات من ساعتين إلى عشرين دقيقة. وعلى النقيض من هذا، فإن هناك الكثير من الأمثلة عن أيام أو حتى أسابيع بكاملها تستغرق فى البحث خلال سجلات يعوزها التنسيق والتنظيم، أو فى تقارير ودراسات مزدوجة عند عدم توفر الأصول فى يسر وسهولة.

إنه من الصعب أن نقيس ـ سواء من حيث الكم أو حيث الكيف ـ مجمل آثار إدارة السجلات على الفاعلية الحكومية، غير أنه من الممكن ـ فى بعض الاعتبارات ـ قياس الوفورات المالية بدقة. فمن خلال استحداث جداول الترتيب والتنسيق والتنظيم التى يتم على ضوئها الاحتياط تحسبا للانحسار أو الانسحاب المنظم للسجلات، ومن خلال استخدام مراكز السجلات بصدد السجلات الخاملة (غير النشطة)، تكون الاقتصاديات واقعية وفعلية. كما وأن تكاليف المساحات المكانية والافراد والمعدات اللازمة للحفظ والتخزين بالمكاتب ـ مقارنة بمثيلاتها بالمركز المختص تعكس بكل سهولة ووضوح تلك الوفورات المالية التى يمكن تحقيقها من خلال نقل وتحويل كل قدم مكعب من السجلات الخاملة إلى الاستبداع. وإلى ذلك العائد يمكن أن تضاف الوفورات الاجمالية التى يمكن استهلاكها فى الاعدام المنظم للسجلات التى لم تعد ذات قيمة أو أهمية تذكر.

كما وأن هناك فائدة أخيرة من إدارة السجلات تنعكس وتتمثل فى التعرف على تلك السجلات التى تكون ذات قيمة ثابتة تدوم طويلا لأغراض التنمية، وغير ذلك من سائر الأغراض الأخرى. وكذلك السجلات التى يمكن تأكيد الحفاظ عليها وحفظها بنقلها وتحويلها لاحدى دور الوثائق للرجوع إليها مستقبلا كلما دعت الحاجة. ويمكن إقامة الدليل والحجة على أن إدارة السجلات ـ جهاز وثائق، أبعد من أن يكون مظهر كما لى أو

ترفى ـ هو فى واقع الأمر وسيلة هامة وحيوية لتناول ومعالجة المعلومات بطريقة فعالة وإيجابية. إن مثل ذلك البرنامج يعزز الفاعلية العامة ويدعم الاقتصاد الوطنى. ومن الممكن أن تكون له آثاره المباشرة وغير المباشرة على حد سوآء على التنمية الوطنية.

ثانيا: يمكن أن تكون المعلومات الوثائيقية ذات فائدة عملية وتطبيقية فى مجال التنمية. ومن الواضح أن الأخذ بتجربة سابقة وثيقة الصلة ـ كبديل من البدء من الصغر فى خوض غمار تجربة جديدة كل الجدة فى هذا المضمار ـ من شأنه أن يوفر الوقت والتكلفة، ويحول دون إزدواج الجهد، وربما يحول أيضا دون وقوع الفشل. إن التقارير الحديثة عن سنوات عديدة من الخبرات والتجارب الوثائقية فى ماليزيا ومدغشقر تتضمن أمثلة ونماذج كثيرة عن فوائد المعلومات المستقاه من المصادر الوثائقية لسلسلة كاملة ومتنوعة من المشروعات التنموية الجارية، وبالأخص فى مجال التخطيط.

وفى مجال الزراعة، اتضح أن نتائج الدراسات والتجارب المبكرة على جانب كبير من الأهمية والقيمة. كما أن التقارير والمذكرات غير المنشورة عن زراعة الأرز وتربية دودة القز ـ على سبيل المثال ـ أفادت التنمية الزرعية فى ماليزيا على حد بعيد، بينما أدى عدم توفر السجلات ذات الصلة بزراعة الكوكا إلى اجراء عدة تجارب عملية مطولة ومكلفة، إلى جانب وقوع حالات من الاخفاق والفشل انطوت على تكاليف باهظة. كما وأن المسوحات والبحوث الجيولوجية القديمة وتقارير وخرائط ومخططات وسجلات شركات التعدين أفادت بدرجة لا حدود لها فى تنمية التعدين. فقد كشفت ـ على سبيل المثال ـ عن وجود كميات محققة من الخامات المعدنية، غير أن التنمية المبكرة لها لم تكن عملية أو ذات جدوى اقتصادية بسبب الافتقار إلى بعض العناصر المعينة ومنها، مثلا، وسائل النقل والأسواق الكافية. ولو توفرت تلك العناصر آنذاك لإنقلبت الإخفاقات السابقة إلى العكس وكان الحال غير الحال. كما وأن السجلات السابقة الراصدة لأحوال الطقس ومعدلات هبوط الأمطار، ووقوع الأعاصير والفياضانات كانت ذات قيمة جلية وواضحة فى التخطيط للتنمية الاقتصادية، وكذلك كانت التقارير الطبية المبكرة للبعثات التبشيرية عن مكافحة الأمراض الوبائية.

يتطلب التصنيع قدر اكبيرا من دراسة الكثير من مختلف العوامل التى لابد وأن يكون التوحيد فيما بينها أو دمجها والربط بينها إيجابيا ومشجعا لجعل الاستثمار ممكنا وميسورا، ويمكن أن تكون الوثائق هى الوسيلة الناجعة والأكثر فائدة فى بيان الاتجاهات السائدة على امتداد فترة زمنية معينة. فعلى سبيل المثال، استخدمت التقارير القديمة للشرطة فى تعقب العلاقات بين الجماعات والأقوام السلالية والعرقية فى منطقة من المناطق. ويعد هذا من العوامل السائدة فيما يختص بدراسة القوى العاملة لمشروعات صناعية معينة ومحددة بالذات. كما وأن البنية الاساسية ـ من شبكات طرق، وسكك حديدية، وموانئ ومرافئ وغير ذلك من المرافق والتجهيزات الأساسية التى يقوم عليها الاقتصاد بصفة عامة ـ تعتبر جميعها من الركائز الجوهرية التنمية الوطنية. إن الرجوع إلى القديم من الخرائط والمخططات والبحوث والمسوحات سمح بنقل واصلاح وترميم وبناء الطرق والسكك الحديدية والقنوات والموانئ...الخ. وقد أمكن التعجيل ببناء أحد السدود فى مدغشقر نظرا للاحتفاظ بالسجلات القديمة واسترجاعها من بين عدد كبير ومتنوع من الوثائق بمعرفة الأفراد من أمناء الوثائق.

ومن ناحية ثانية، فان عدم توفر السجلات ذات

الصلة بإحدى الطرق البرية فى غانا كلف تلك الدولة ما يقرب من نصف مليون دولار نظرا لضرورة تكرار العمل الذى أنجز من قبل فى الفترة السابقة على غياب تلك السجلات المشار إليها، وتكون السجلات والوثائق ذات قيمة نوعية خاصة فى التخطيط طويل الأجل الذى يتطلب استخدام بيانات الموارد الجارية لاكمال وإقامة الامكانات المستقبلية المرتقبة، ويكون لمثل تلك التوقعات الفعالة وقوة السريان والصلاحية على نحو أعمق عندما تعززها وتساندها المعلومات الوثائقية ذات الصلة والممتدة لفترات زمنية طويلة تعكس الاتجاهات الواضحة المعالم والمتميزة، وحتى وإن لم يكن قد كتب البقاء لأى من سجلات الماضى.

فالواجب على الحكومات أن تحتفظ ببعض أنماط معينة من السجلات الجارية لاستخدامها مستقبلا. وبالتالى، فإن من الممكن تبرير وجود دار للمحفوظات بسبب المتطلبات والاحتياجات المستقبلية وحدها، فمن المؤكد أن حفظ مصادر المعلومات الوثائيقية وإتاحتها للتداول يجعل التخطيط من أجل التنمية سهلا وميسوراً، ويحول دون تكرار أو إزدواج الجهود دون داع، كما يحول دون وقوع فى الاخطاء السابقة، ويدعم الاستمرارية، يتمخض عن فوائد عدة تستخلص من التجارب والخبرات السابقة.

ثالثا: يمكن أن تساهم المعلومات الوثائقية فى تنمية الوحدة الوطنية وأذكائها. فإن كثيرا من الدول الجديدة، هى الاكيانات مصطنعة، نظراً لتجاهل الحدود العرقية والجغرافية الصحيحة فى أغلب الأحيان عند إقامة المستعمرات التى حصلت على استقلالها مؤخرا. وقد أدى فراغ السيادة والسلطة الذى خلفه إنسحاب الحكومات الاستعمارية إلى وقوع تحديات تنافسية سياسية وشخصية حادة وعميقة الجذور. كما شجع على احياء الصراعات القبلية القديمة، وحث على ظهور قوى سلبية أخرى هددت بشكل خطير استمرارية وبقاء كثير من الدول. ومن هنا فقد كانت الحاجة ماسة وملحة لصياغة عناصر الوحدة الوطنية، وبناء الوعى بالهوية الوطنية. وتعتمد تلك الهوية إلى حد بعيد على التسليم والاقرار بتاريخ وطنى واحد ومشترك يعتمد تدوينه اعتمادا كبيرا بالضرورة والحتمية على البحث فى المتوفر والمتاح من المصادر الوثائقية.

ومن الجدير بالذكر الاستبدلال فى هذا الصدد بتجربة الولايات المتحدة فى تحقيق وتعزيز الاستقلال كمثال عن مثل ذلك الاستخدام للمواد الوثائقية فى بلورة واذكاء الوعى القومى والوطنى. إن البحث التاريخى فى سجلات النضال من أجل الاستقلال قد ركز الانتباه على تجربة مشتركة هامة وجوهرية وما كان لها من خلفيات وانعكاسات، كما فسر أسباب بناء دولة واحدة بدلا من ثلاثة عشر مستعمرة مختلفة ومتباينة، وألقى الضوء على المبادئ والأهداف الأساسية التى لاحت فى الأفق لأول مرة وساعدت منذ ذلك الوقت فى توجيه وتعميق التطور السياسى للدول على امتداد قرنين من الزمان.

أخيراً تنعكس أهمية وقيمة المعلومات الوثائقية فى مجال التنمية الوطنية جلية وواضحة فى العملية التعليمية فطالما أن الدول الجديدة تسعى إلى التحرك والانتقال بسرعة إلى مشارف القرن الحادى والعشرين، فسوف يتزايد الاعتماد بدرجة كبيرة ومكثفة على المعلومات المستوردة. وفى ظل هذه الظروف، من الممكن أن يكتسب التاريخ ـ الذى هو عبارة عن نتاج وطنى ـ أهمية تفرق ماهو معتاد أو مألوف. وربما يكون للدول النامية التى تفتقر من

حيث المبدأ إلى الوثائق التاريخية الرسمية المنشورة ـ فصد السبق والريادة بحق وبكل صدق فى تبسيط المصادر الوثائقية الأصلية وجعلها فى متناول جماهير المستفيدين. وبالأخص تلك المصادر الوثائقية السمعية والبصرية. ومن الصعب بصفة خاصة تحقيق الدمج والتكامل فى الدول ذات الطابع المتعدد العنصريات والمتعدد الثقافات.

إن التسليم بالمساهمات التكميلية لمختلف العناصر الأساسية المكونة ـ من الممكن أن يساهم ـ بطريقة فعالة فى بلورة وإذكاء الوحدة والهوية الوطنية. وليس هناك مايدعو لقصر تلك الجهود على المدارس. ومن خلال استخدام المعارض والمحاضرات، والشرائح الايضاحية، والأفلام، والبرامج الأذاعية المرتكزة على مواد وثائقية ـ يمكن ننشر المعلومات ذات العلاقة والصلة إلى كافة القطاعات السكانية برمتها. وللوصول إلى الجذور الوطنية الحقة، سوف يكون من الضرورى السعى إلى الحصول على القرائن والأدلة التى تتقدم على الفترة الإستعمارية وتسبقها زمنيا. وربما لايكون ذلك متوفراً إلا بشكل تقاليد شفوية: مثل الفنون الشعبية، والموسيقى والرقص. وقد يكون من المثير للجدل المنافسة تحديد إلى أى مدى يجب على أمناء الوثائق والمحفوظات الانشغال بكامل سلسلة التاريخ الشفوى، ولكن فى حالة غياب أو عدم توفر البرامج الأخرى ـ ينبغى على المؤسسات والاجهزة الوثائقية أن تسعى إلى حفظ كافة مكونات وعناصر التراث الثقافى الأصلى، بما فى ذلك الفنون المرئية والأدائية والمسرحية والتمثيلية.

وبمجرد التسليم بالفنون المادية الملموسة لجهاز ادارة السجلات والوثائق، يلتقى المرء وجها لوجه بالتكاليف. وهنا يبرز بوضوح مزايا الجهاز الواحد المنسق الشامل، أو مايسمى بمبدأ «دار الوثائق الاجمالية الشاملة». إذ يتفوق ذلك الجهاز الواحد من حيث مزاياه المتنوعة والملموسة على أى جهاز مجزأ آخر، ويتولى مسئوليات صياغة واقرار واعتماد الاجراءات النمطية والموحدة فيما يتصل بادرارة السجلات وذلك للاجهزة والادارات التشغيلية، ويتولى إدارة وتشغيل مراكز السجلات المركزية، ويتحكم فى عمليات اختيار ونقل وتحويل السجلات ذات القيمة الثابتة والتى يجب حفظها لفترات طويلة ـ إلى احدى دور الوثائق.

ويمكن مضاعفة تلك المزايا إذا لم تقتصر دور الوثائق على احتواء السجلات الحكومية فقط، وإذا ما اتسعت لتشمل كذلك كامل سلسلة المواد الوثائقية (كالأوراق والوثائق الخاصة، وسجلات رصد أنشطة الأعمال الصناعية والتجارية والاقتصادية، والخرائط، والمصورات الفوتوغرافية، الأفلام، وغيرها من سائر المواد الوثائقية الأخرى).

فمن الأمثل لدار الوثائق أن تصبح متماثلة ومتطابقة مع التوثيق الاجمالى للماضى، وأن ينظر إليها على أنا الوصى القيم على التراث الوطنى، وأن تخدم كافة القطاعات السكانية برمتها.

إن مثل ذلك النظام الواحد والمتكامل لادارة السجلات ودور الوثائق، والذى يدعم ويعزز الفاعلية الحكومية، ويقدم سلسلة متنوعة من الخدمات الحكومية، لجمهور المستفيدين من كامل نطاق المواد الوثائقية ـ تتوفر له الفرصة لتلقى ما يحتاج إليه من دعم مالى على نحو أفضل وأكفر مواتيه مما يتوفر لتلك الكثرة من المؤسسات التى نشأت وقامت فى بعض الدول بطريقة عشوائية تفتقر إلى الدراسة والتنظيم.

كما أن ذلك التركيز للموارد والمؤسسات الوثائقية يعتبر أيضا حلاً جزئيا للمشكلات المالية الناجمة عن الإجراءات الباهظة التكاليف واللازمة

لصياغة وحماية المواد الأصلية فى المناخ الاستوائى من أخطار الرطوبة، والحشرات، والحرائق، والاهمال. وإذا ندرت أو قلت الاعتمادات، كان الضرورى تجنب التصوير واخراج النسخ والاستنساخ. ومن الممكن تحقيق استثمار مربح يعود بالنفع الوفير على التنمية الوطنية، وذلك من خلال مبنى واحد يخصص للوثائق، بحيث يكون مكيفا، ومجهزا بفريق عمل صغير ومحدود، وبالمعدات اللازمة لتقديم الخدمات الميكروفيلمية المركزية لجميع الأجهزة الحكومية، وتقديم خدمات الإستنساخ والتصوير الصوتى للوثائق، ويكون مجهزاً كذلك بالوسائل اللازمة لاسترجاع واصلاح وترميم الوثائق.

ويتضح مما سبق أنه من الضرورى أن تنص برامج المساعدة الفنية للدول النامية على اعطاء درجة عالية من الاهتمام لادارة السجلات والتنمية الوثائقية. وأن يلقى ذلك الاهتمام الدعم والمساندة ليس فقط من جانب أولئك المقدمين للاعتمادات، ولكن كذلك من جانب المتلقيين لها والمستفيدين منها، والتى يجب عليها أن تتعاون بكل صدق، وتوفر لها الاعتمادات المناظرة من جانبها أيضا.

وعلى الرغم من اقتناع عدد كبير من الأفراد والأجهزة والمؤسسات ـ المنظمات ـ ومن أهمها منظمة اليونسكو والمجلس الدولى للوثائق ـ بأهمية التنمية الوثائقية، إلا نأن هناك نزوعاً إلى إعتبار أن مثل تلك الأهمية تختص وتتعلق بالجانب الثقافى المحض. كما وأن الاجهزة الدولية مثل البرنامج الانمائى للامم المتحدة، وكذلك الاجهزة الوطنية مثل AID والمؤسسات الخاصة ـ والتى تنفق جميعها مبالغ كبيرة مقابل تأمين وتوفير المساعدات الفنية، لم تعتبر ذلك المجال فى أغلب الأحيان مجالا خصبا للاستثمار المربح. ومما يعزز وجهة النظر هذه عجز الدول الناشئة ذاتها عن الاعتراف بقيمة أو أهمية إدارة السجلات الوثائق فى مضمار التنمية الوطنية.

وعلى العموم، فإن هناك ثلاثة عناصر هامة وحيوية لإنشاء وصيانة إدارة السجلات والوثائق على نحو يتحقق له النجاح فى الدول النامية: المساعدة الفنية من الخارج لتوفير الخبرات الفنية والقيادة والتوجيه فى حالة عدم توفر ذلك على المستوى المجلس؛ والإلتزام بتدبير الموارد المطلوبة بمعرفة الدول النامية ذاتها؛ وتدريب المهرة من الكوادر الفنية فى كل دولة لضمان استمرارية الجهاز المنشأ من قبل، وتطويعه وفق الاحتياجات الخاصة والنوعية لتلك الدول ـ بحيث يصبح بالضرورة مؤسسة وطنية وليس مستورداً أجنبيا. ويسعى المجلس الدولى للوثائق إلى تقديم العون والمساعدة فى مجالين من تلك المجالات من خلال تقديم مستشارين وخبراء ومديرين لفترات وأجال قصيرة الأمد، وكذلك من خلال إقامة مدارس للوثائق فى المناطق النامية من العالم لتدريب الأفراد الوطنيين.

أن تلك الملاحظات عن المساهمات المرتقبة لادارة السجلات ودور الوثائق فى التنمية الوطنية سوف تظل بالضرورة نظرية بحته مالم تتخذ الاجراءات الفعلية والعمليه لانشاء واقامة المؤسسات اللازمة. وعلى ضوء ما تمخضت عنه السنوات القليلة الماضية من تجارب يمكن الحكم بأن هذا الإصلاح سوف يكون بطيئا وشاقا. ومن المأمول أن تكون آثار الخطوات التى إتخذت فى هذا المضمار تصاعدية وإيجابية، وأن يتضاعف الدعم كلما تكشفت الأوضاع عن فوائد ايجابية ملموسة. ومن أهم الأمور أن نأكد للجهات والأجهزة المقدمة للدعم والمساعدة وكذلك السلطات المختصة بالدول النامية على حد سواء ـ ما تتمخض عنه إدارة السجلات والوثائق من مزايا وفوائد عملية للتنمية

الوطنية، حتى إلى حد تقدير الوفورات المالية أو الحصص الربحية السخية التي يمكن تحقيقها من الاستثمار المحدود نسبيا في التدريب والأفراد والمعدات. كما وأن من الضروري أيضا اعتبار أن الاحتياجات والمتطلبات الخاصة لكل دولة هي العنصر الغالب على أي من الإعتبارات الأخرى. كذلك فانه الضروري استحداث جهاز إدارة السجلات والوثائق لعنصر متآلف ومتغانم داخل الهيكل الحكومي والتنظيمي. واستناداً لما تقدم، فإن مثل ذلك الجهاز لن يبدو كتطعيم نسيجي عضوي أجنبي أوخارج، ولكن كغرسه أو نبتة مفيدة مطعمة على كائنات عضوية مغروسة في التراب الوطني.

الحواشي

* Smith, W. I.: Archives in develoing Countries, Acoutribution to national development; Modern archives adninistration and rcords management: ARAMP Reader, Compiled by peter Walne. paris, General Information programme and UNISIST, 1985, P.P.65 - 71.

obeikandl.com